تَحْذِيرُ النُّبَهَاءِ مِن بَتْرِ الحَلبيِّ وتَلاعُبِهِ فِي كَلامِ العُلَمَاءِ

كَتَبَهُ

أبو معاذ رائد آل طاهر

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

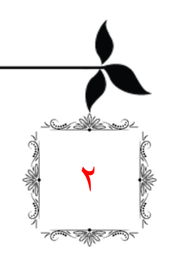


تَـحْـذِيـرُ الـنُّـبَـهَـاءِ مِن بَتْرِ الـحَـلـبـيِّ وتَـلاعُـبِـهِ فِي كَـلامِ الـعُـلَـمَـاءِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومَنْ سار على نهجه إلى يوم الدِّين؛ أما بعد:

فإنَّ الخيانة في النقل من أعظم الصفات التي تدل على سقوط الكاتب وغيه وفجوره في نصرة رأيه وردِّ مخالفه، ولهذا كان من أعظم ما يتواصى به أهل السنة بعضهم لبعض أن يهتموا بالأمانة العلمية في النقل سواء كان مع الموافق أو مع المخالف، بل كان من منهجهم أن يذكروا ما لهم وما عليهم، أما أهل البدع فيذكرون ما لهم ويعرضون عما يخالفهم، وهؤلاء فيهم شبه كبير ممن قال تعالى فيهم: ((أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ))، وقال في آخرين: ((وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ. وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ)).

وعلي الحلبي من هؤلاء الذين ركبوا موجة بتر النصوص والتلاعب بالمنقول من كلام الأئمة الكبار والعلماء الفحول من أجل نصرة باطله، وهذا ليس من الأمانة العلمية في شيء!، وإنما يدل صنيعه هذا على مكره في الانتصار إلى رأيه بسبل غير مشروعة، تطبيقاً للقاعدة الماسونية (الغاية تبرر الوسيلة)!،

وهذه الصفة الذميمة تكفي في إسقاطه والتحذير منه، فكيف بما عنده من أصول فاسدة وقواعد كاسدة في معاداة الحق وأهله ونصرة الباطل وحزبه؟!

وقبل أن نذكر الأمثلة التي تدل على قيام الحلبي ببتر كلام العلماء، لابد من معرفة معنى (البتر) لغة، قال ابن منظور في لسان العرب [مادة "بتر"]: ((بَتَرْتُ الشيءَ بَتْراً: قطعتُه قبل الإِتمام))، فقطع الكلام المنقول قبل إتمامه يدخل في باب البتر سواء قصد ذلك الناقل أو لم يقصده، ومما يدل على أنَّ الحلبي قصد البتر هو قطعه للكلام الذي ينقض رأيه من سياق المنقول أو سباقه أو لحاقه بحيث يتغير المقصود من الكلام تماماً!، ويتوهم القارئ غير ما يريده العالم الذي بتر الحلبي كلامه.

وإليكم أمثلة على ذلك البتر المقصود:

المثال الأول: بتر كلام العلامة ابن حزم رحمه الله في حد الكفر الأكبر

نقل علي الحلبي في حواشي كتابه [التحذير من فتنة التكفير/ الطبعة الأولى المنتقدة من قبل اللجنة الدائمة ص٧] تعريف ابن حزم للكفر من كتابه [الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٤٩] وعزاه خطأً للمحلى!؛ وحصره في الجحود!، وبتر بقية كلام ابن حزم الذي ينقض رأيه في تعريف الكفر!.

قال الحلبي ناقلاً عن ابن حزم رحمه الله قوله: ((الكفر: صفة من جحد شيئاً مما افترض الله تعالى الإيمان به بعد قيام الحجة عليه ببلوغ الحق إليه)).

وتوقف الحلبي هنا!.

بينما بقية كلام ابن حزم مباشرة -ومتمماً-: ((بقلبه دون لسانه، أو بلسانه دون قلبه، أو بهما معاً، أو عمل عملاً جاء النص بأنه مخرجٌ له بذلك عن اسم الإيمان)).

المثال الثاني: بتر كلام العلامة السعدي رحمه الله في مسألة الكفر والردة

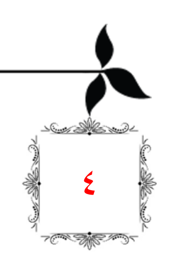
نقل علي الحلبي في كتابه [التحذير من فتنة التكفير ص١١] كلاماً للشيخ عبد الرحمن السعدي رحمه الله من كتابه [الإرشاد إلى معرفة الأحكام] مبتوراً بهذه الصورة: ((حد الكفر الجامع لجميع أجناسه وأنواعه وأفراده هو: جحد ما جاء به الرسول أو جحد بعضه)).

بينما قال السعدي رحمه الله في أوله مرتبطاً بما سبق: ((المرتد: هو الذي كفر بعد إسلامه بقولٍ أو فعلٍ أو اعتقادٍ أو شكٍّ، وحد الكفر...))!.

قلتُ:

والحلبي كان يرى في أول فتنة الإرجاء معه أنَّ الردة لا تكون إلا بجحود أو تكذيب ولا تكون بعمل!، كما قال [التحذير من فتنة التكفير ص١١ هامش (١)]: ((إنَّ مَنْ ثبت له حكم الإسلام بالإيمان الجازم، إنما يخرج عنه بالجحود له أو التكذيب به. أما إذا كان شاكاً، أو معانداً، أو معرضاً، أو منافقاً: فإنه أصلاً ليس بمؤمن)).





فمحاولة الحلبي هذه هل هي مقصودة لنصرة مذهبه أم لا؟!

نترك الجواب لكل لبيب منصف لا لمقلِّد متعصِّب.

المثال الثالث: بتر كلام العلامة السعدي في مسألة قبول خبر الثقة

نقل علي الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية (!) ص٢٢٩] قول الشيخ عبدالرحمن السعدي رحمه الله في [الرياض الناضرة ص٢٠٩]: ((مِنَ الغَلَطِ الفَاحِشِ الخَطِرِ: قَبُولُ قَوْلِ النَّاسِ بَعْضِهِم بِبَعْضٍ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَيْهِ السَّامِعُ حُبًّا وَبُغْضًا، وَمَدْحًا وَذَمًّا، فَكَمْ حَصَلَ بِهَذا الغَلَط مِنْ أُمُورٍ صَارَ عَاقِبَتُهَا النَّدَامَة؟!، وَكَمْ أَشَاعَ النَّاسُ عَنِ النَّاسِ أُمورًا لاَ حَقِيقَةَ لَهَا بِالكُلِّيَّة؟!، فَالوَاجِبُ عَلَى العَاقِلِ: التَّثَبُّتُ، وَالتَّحَرُّزُ، وَعَدَمُ التَّسَرُّع، وَبِهَذا يُعْرَفُ دِينُ العَبْد، وَرَزَانَتُه، وَعَقْلُهُ)).

وعلَّق علي الحلبي على كلام الشيخ السعدي في الهامش فقال: ((انتبه يا رعاك الله؛ فلم يميز الشيخ في التحذير من هذا القبول بين ثقة وغير ثقة!، مشيراً إلى ما قد يقع من غلط حتى من الثقة؛ تترتب عليه مفاسد ومحن وبلاء وإحن)).

قلتُ:

وكلام السعدي رحمه الله إنما هو فيمن يكذب ويزوِّر في الكلام ولا يبالي بالنقل، أو ممن عُرف بالهوى فلا ينقل إلا ما يوافق هواه!؛ لكنَّ الحلبي بتر منه ما

يدل على هذا التقييد ليوافق مذهبه في التشكيك بأخبار الثقات ودعواه إلى التثبت فيها أيضاً!!.

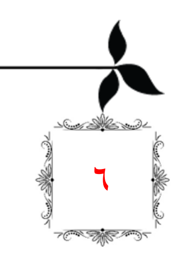
وإليك نص كلامه الشيخ السعدي رحمه الله: ((مِنَ الغَلَطِ الفَاحِشِ الخَطِرِ: قَبُولُ قَوْلِ النَّاسِ بَعْضِهِم بِبَعْضٍ، ثُمَّ يَبْنِي عَلَيْهِ السَّامِعُ حُبًّا وَبُغْضًا، وَمَدْحًا وَذَمًّا، فَكَمْ حَصَلَ بِهَذا الغَلَط مِنْ أُمُورٍ صَارَ عَاقِبَتُهَا النَّدَامَة؟!، وَكَمْ أَشَاعَ النَّاسُ عَنِ النَّاسِ أُمورًا لاَ حَقِيقَةَ لَهَا بِالكُلِّيَّة؟!، أو لها بعض الحقيقة؛ فنميت بالكذب والزور!، وخصوصًا من عرفوا بعدم المبالاة بالنقل!!، أو عرف منهم الهوى!!، فَالوَاجِبُ عَلَى العَاقِلِ: التَّثَبُّتُ، وَالتَّحَرُّزُ، وَعَدَمُ التَّسَرُّع، وَبِهَذا يُعْرَفُ دِينُ العَبْد، وَرَزَانَتُه، وَعَقَلُهُ)).

فما معنى هذا يا أنصار الحلبي؟!

المثال الرابع: بتر كلام العلامة ابن رجب رحمه الله في مسألة لا إنكار في مسائل الخلاف

قال علي الحلبي في مسألة "الامتحان بالأشخاص" في حاشية كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص٢١١] معلّقاً على كلمة لشيخ الإسلام رحمه الله جاء فيها: [وَلَا يُنَصِّبَ لَهُمْ كَلاماً يُوَالِي عَلَيْهِ وَيُعَادِي غَيْرَ كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ] فعلّق على قيد "الإجماع" بقوله: ((وهذا قيد مهم جداً؛ لو تأمّله دعاة الدعوة السلفية وحملتها وحماتها لهونوا على أنفسهم كثيراً من





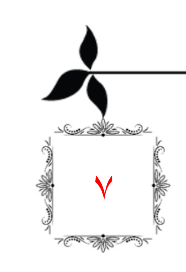
المضايق والمصايب، ولأغلقوا على أعدائهم كثيراً من المصايد، ومنه قول الحافظ ابن رجب الحنبلي في جامع العلوم والحكم ص٣٠٦: "والمنكر الذي يجب إنكاره ما كان مجمعاً عليه؛ فأما المختلف فيه: فمن أصحابنا مَنْ قال لا يجب إنكاره على مَنْ فعله مجتهدًا أو مقلدًا لمجتهد تقليداً سائغاً")).

قلتُ:

وأراد الحلبي بصنيعه هذا -أي بتر كلام ابن رجب!- إفهام القارئ أنْ لا إلزام ولا إنكار إلا فيما اجتمعت عليه الأمة، أما المسائل الخلافية فلا إنكار فيها!، وهو بهذا يريد تثبيت أصله الفاسد في عدم الإلزام بالتبديع في الأشخاص المختلف فيهم!، وإنما الإلزام في المجمع على تبديعهم عند العلماء!، كما قال في جلسة مسجَّلة بصوته: ((ثم موقف عامة الطلبة إذا أجمع أهل العلم على تبديع واحد لا يسعهم أن يخالفوا؛ إذا أجمعوا))!.

لكن بالرجوع إلى كلام ابن رجب رحمه الله يتبين لنا أنَّ عدم الإنكار في مسائل الخلاف هو خاص في كون الخلاف قوياً؛ لاشتباه الأدلة ومساواتها في قوة الدلالة أو لعدم الأدلة أصلًا، أما إذا كان الخلاف ضعيفاً ظهرت فيه الحجة على ترجيح أحد الأقوال، فلا ينبغي إلا الانقياد لمقتضى الحجة، ومن أعرض عن قبول الحجة أنكر عليه.

قال ابن رجب رحمه الله كما في المصدر المذكور: ((والمنكر الذي يجب إنكاره ما كان مجمعاً عليه؛ فأما المختلف فيه: فمن أصحابنا مَنْ قال لا يجب

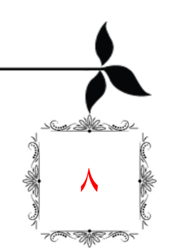



إنكاره على مَنْ فعله مجتهدًا أو مقلدًا لمجتهد تقليداً سائغاً، واستثنى القاضي في "الأحكام السلطانية": ما ضَعُفَ فيه الخلاف، وإنْ كان ذريعة إلى محظور متفق عليه كربا النقد فالخلاف فيه ضعيف وهو ذريعة إلى ربا النساء المتفق على تحريمه، وكنكاح المتعة فإنه ذريعة إلى الزنا، وذكر عن إسحاق بن شاقلا أنه ذكر أنَّ المتعة هي الزنا صراحًا؛ عن ابن بطة قال: لا يفسخ نكاح حكم به قاض إنْ كان قد تأوَّل فيه تأويلًا إلا أن يكون قضى لرجل بعقد متعة أو طلق ثلاثًا في لفظ واحد وحكم بالمراجعة من غير زوج فحكمه مردود وعليه العقوبة والنكال، والمنصوص عن أحمد: الإنكار على الملاعب بالشطرنج، وتأوَّله القاضي على مَنْ لعب بها بغير اجتهاد أو تقليد سائغ؛ وفيه نظر فإنَّ المنصوص عنه أنه يحد شارب النبيذ المختلف فيه، وإقامة الحد أبلغ مراتب الإنكار مع أنه لا يفسق عنده بذلك؛ فدلَّ على أنه ينكر كلَّ مختلف فيه ضَعُفَ الخلاف فيه لدلالة السنة على تحريمه ولا يخرج فاعله المتأوِّل من العدالة بذلك؛ والله أعلم. وكذلك نصَّ أحمد على الإنكار على مَنْ لا يتم صلاته ولا يقيم صلبه من الركوع والسجود مع وجود الاختلاف في وجوب ذلك)).

قلتُ:

فمذهب الإمام أحمد رحمه الله أنه يُنكر بل ويُعاقب في المسائل المختلف فيها؛ إذا كان الخلاف فيها ضعيفًا لدلالة السنة الصريحة على رجحان أحد القولين.





فأين هذا من صنيع الحلبي؟!

المثال الخامس: بتر كلام شيخ الإسلام رحمه الله في مسألة الإلزام بقول الناس

نقل علي الحلبي في حاشية كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الأولى] تحت مسألة "الجرح المفسَّر" عن شيخ الإسلام رحمه الله قوله: ((من شعار أهل البدع إلزام الناس بقولهم))!، وأحال هذه الكلمة إلى كتاب [الاستقامة ١/ ١٧٦]، وأراد إفهام القارئ أن لا إلزام بجرح المبتدعة ولو كان مفسَّراً مفصلاً بالأدلة والبينات والقرائن، وأنَّ الإلزام بذلك يعد من إلزام الناس بأقوال البشر، وهو من شعار أهل البدع كما يزعم الحلبي هذا!.

قلتُ:

وبالرجوع إلى المصدر المذكور لم نجد هذه الكلمة مطلقاً في الكتاب!!، وإنما وجِدَت كلمة قد تكون قريبة من ذلك في عقل الحلبي وحزبه!، ولكنها بعيدة كل البعد كما يدل عليه القيد في اللفظ، فقد قال شيخ الإسلام رحمه الله في [الفتاوى الكبرى ٦/ ٣٣٩]: ((ولهذا كان من شعار أهل البدع إحداث قول أو فعل وإلزام الناس به، وإكراههم عليه، والموالاة عليه، والمعاداة على تركه، كما ابتدعت الخوارج رأيها وألزمت الناس به ووالت وعادت عليه، وابتدعت الرافضة رأيها وألزمت الناس به ووالت وعادت عليه، وابتدعت الجهمية رأيها

وألزمت الناس به ووالت وعادت عليه لما كان لهم قوة في دولة الخلفاء الثلاثة، الذين امتحن في زمنهم الأئمة لتوافقهم على رأي جهم الذي مبدؤه أنَّ القرآن مخلوق وعاقبوا من لم يوافقهم على ذلك)).

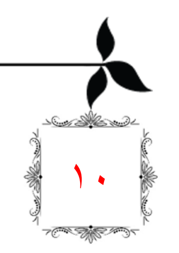
أقول:

فمَنْ أحدث قولاً باطلاً في الدين وألزم الناس به فلا شك أنه شابه المبتدعة في ذلك، أما من أظهر مقتضى الدليل بالحجة والبرهان فليس للمخالف إلا أن يقبل الحق ويذعن لمقتضاه.

فكم أفسد الحلبي المعنى حينما نسب هذه الكلمة لشيخ الإسلام مبتورة القيد؟!

وقد قام الحلبي بتصحيح النقل عن شيخ الإسلام رحمه الله في طبعة الكتاب الثانية ص٢١٥؛ لكن دون الإشارة إلى الغلط في الطبعة الأولى!، بل بقي على الاستدلال بهذا النقل حتى بعد معرفته له!!، وقام بتضخيم الخط في الكلمات التي نقلها في الطبعة الأولى وترك باقي الكلمات!!!، ليُفهم القارئ أنه لا فرق بين صنيعه في الطبعة الأولى وبين صنيعه في الطبعة الثانية!، ولا حول ولا قوة إلا بالله.





المثال السادس: بتر الحلبي لكلام العلامة الصنعاني رحمه الله في مسألة كلام علماء الجرح والتعديل

نقل الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الأولى/ مسألة الجرح المفسَّر] مقولة: ((لا يُترك حديث رجل حتى يجتمع الجميع على ترك حديثه))، وعلَّق عليها في الهامش بقوله: ((وقد نقل الإمام الصنعاني في إرشاد النقاد ص ١٣: "قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث في الراوي الواحد، وفي الحديث الواحد، فيضعِّف هذا حديثًا، وهذا يصححه، ويرمي هذا رجلًا من الرواة بالجرح، وآخر يعدِّله، وذلك مما يشعر أنَّ التصحيح ونحوه من مسائل الاجتهاد التي اختلفت فيها الآراء)).

قلتُ:

ويريد الحلبي أن يُفهم القراء أنَّ جرح الرواة وتعديلهم من مسائل الاجتهاد والرأي التي يختلف النظر فيها باختلاف الآراء كالمسائل الفقهية!، وأنَّ الذي يجب تركه أو جرحه هو من اجتمع أهل العلم على جرحه وتركه فحسب!.

وقد جعل الحلبي سؤال السائل جواباً من كلام العلامة الصنعاني رحمه الله!!، ثم لم ينقل للقراء جواب الصنعاني البتة!!!، ولو نقل الحلبي جواب الصنعاني بتمامه لانتقض ما بناه من أساسه!.

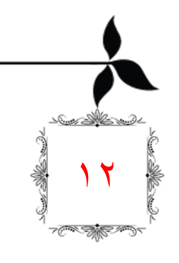
فقد جاء في المصدر المذكور [إرشاد النقاد ١٠٨-١١٤]: ((فصل: في سبب اختلاف الأقوال في الجرح والتعديل؛ أما ما أشار إليه السائل دامت إفادته من أنه قد يختلف كلام إمامين من أئمة الحديث فيضعف هذا حديثًا وهذا يصححه، ويرمي هذا رجلًا من الرواة بالجرح وآخر يعدله؛ فهذا مما يشعر بأنَّ التصحيح ونحوه من مسائل الاجتهاد الذي اختلفت فيه الآراء؟

فجوابه: أنَّ الأمر كذلك؛ أي أنه قد تختلف أقوالهم، فإنه قال مالك في ابن إسحاق: "إنه دجَّال من الدجاجلة" وقال فيه شعبة: "إنه أمير المؤمنين في الحديث"، وشعبة إمام لا كلام في ذلك، وإمامة مالك في الدين معلومة لا تحتاج إلى برهان؛ فهذان إمامان كبيران اختلفا في رجل واحد من رواة الأحاديث.

ويتفرع على هذا الاختلاف في صحة حديث من رواية ابن إسحاق وفي ضعفه فإنه قد يجد العالم المتأخر عن زمان هذين الإمامين كلام شعبة وتوثيقه لابن إسحاق فيصحح حديثا يكون من رواية ابن إسحاق قائلا قد ثبتت الرواية عن إمام من أئمة الدين وهو شعبة بأن ابن إسحاق حجة في روايته وهذا خبر من شعبة يجب قبوله.

وقد يجد العالم الآخر كلام مالك وقدحه في ابن اسحاق القدح الذي ليس وراءه وراء ويرى حديثا من رواية ابن إسحاق فيضعف الحديث لذلك قائلا قد روى لي إمام وهو مالك بأن ابن إسحاق غير مرضي الرواية ولا يساوي فلسا فيجب رد خبر فيه ابن إسحاق.





فبسبب هذا الاختلاف حصل اختلاف الأئمة في التصحيح والتضعيف؛ المتفرعين عن اختلاف ما بلغهم من حال بعض الرواة، وكل ذلك راجع إلى الرواية لا إلى الدراية، فهو ناشئ عن اختلاف الأخبار، فمن صحَّح أو ضعَّف فليس عن رأي ولا استنباط كما لا يخفى؛ بل عمل بالرواية، وكل من المصحح والمضعف مجتهد عامل برواية عدل، فعرفت أنَّ الاختلاف في ذلك ليس مداره على الرأي، ولا هو من أدلة أنَّ مسألة التصحيح وضده اجتهاد)) انتهى كلام الصنعاني.

قلتُ:

فأين كلام الصنعاني: ((فعرفتَ أنَّ الاختلاف في ذلك ليس مداره على الرأي، ولا هو من أدلة أنَّ مسألة التصحيح وضده اجتهاد)) من صنيع الحلبي؟!

والعجيب أنَّ الحلبي أعاد طباعة كتابه من جديد ولم يشر إلى صنيعه في الطبعة الأولى!، بل أصرَّ على الغلط مع تلبيس جديد آخر كما في ص٢١٨!، حيث جعل سؤال السائل كلاماً منقولاً ذكره الصنعاني عن غيره وأقره بقوله: "إنَّ الأمر كذلك؛ أي أنه قد تختلف أقوالهم"، ولم يزد عليه حرفًا!، فأفهم القراء أنَّ الصنعاني رحمه الله يؤيد كلام المنقول عنه، وليس كذلك!، وإنما قصده رحمه الله نعم قد تختلف أقوال علماء الجرح والتعديل في الرجل الواحد، لكن مدارها ليست على الاجتهاد كما يزعم الحلبي، وإنما مدارها على الاختلاف في الأخبار المنقولة فيه كما صرَّح بذلك الصنعاني.

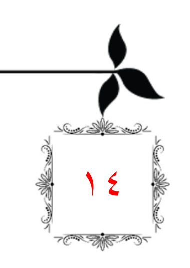


المثال السابع: بتر الحلبي لكلام شيخ الإسلام في مسألة "الامتحان بالأشخاص"

كتب علي الحلبي مقالاً بعنوان: [قال شيخ الإسلام: امتحان المسلمين بالأشخاص من البدع المخالفة لأهل السنة والجماعة]، فجعل الكلام المذكور من قول شيخ الإسلام رحمه الله، ثم نقل تحته نصَّ كلام شيخ الإسلام رحمه الله في "يزيد بن معاوية"!!، والحلبي قصد النفي العام لمسألة الامتحان للأشخاص، وهذا ما فهمه كل قراء مقاله من حزبه فضلاً عن غيرهم!.

ولما يرجع القارئ إلى كلام شيخ الإسلام رحمه الله بحروفه -لا بعد بتره وتحريفه!- يجده مقيداً بشخص يزيد بن معاوية وما حدث بسببه من اختلاف الناس وفتنتهم!، فمنهم مَنْ رفع من شأنه حتى جعله من الصحابة!، ومنهم مَنْ كفَّره وأوجب لعنه!، ولم يقصد شيخ الإسلام النفي العام لمسألة الامتحان بالأشخاص كما قوَّله الحلبي ما لم يقل!، قال شيخ الإسلام رحمه الله [المجموع ٣/ ٤١٣-٤١٤]: ((وَمَعَ هَذَا فَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ يُجِيزُونَ لَعْنَهُ لِأَنَّهُمْ يَعْتَقِدُونَ أَنَّهُ فَعَلَ مِنْ الظُّلْمِ مَا يُجَوِّزُ لَعْنَ فَاعِلِهِ، وَطَائِفَةٌ أُخْرَى تَرَى مَحَبَّتَهُ لِأَنَّهُ مُسْلِمٌ تَوَلَّى عَلَى عَهْدِ الصَّحَابَةِ وَبَايَعَهُ الصَّحَابَةُ وَيَقُولُونَ: لَمْ يَصِحَّ عَنْهُ مَا نُقِلَ عَنْهُ وَكَانَتْ لَهُ مَحَاسِنُ أَوْ كَانَ مُجْتَهِدًا فِيمَا فَعَلَهُ، وَالصَّوَابُ هُوَ مَا عَلَيْهِ الْأَئِمَّةُ: مِنْ أَنَّهُ لَا يُخَصُّ بِمَحَبَّةِ وَلَا يُلْعَنُ، وَمَعَ هَذَا فَإِنْ كَانَ فَاسِقًا أَوْ ظَالِمًا فَاَللَّهُ يَغْفِرُ لِلْفَاسِقِ وَالظَّالِمِ لَا سِيَّمَا إذَا أَتَى بِحَسَنَاتِ عَظِيمَةٍ...، فَالْوَاجِبُ الِاقْتِصَارُ فِي ذَلِكَ، وَالْإِعْرَاضُ عَنْ





ذِكْرِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ وَامْتِحَانِ الْمُسْلِمِينَ بِهِ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ الْبِدَعِ الْمُخَالِفَةِ لِأَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَإِنَّهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ اعْتَقَدَ قَوْمٌ مِنْ الْجُهَّالِ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ مُعَاوِيَةَ مِنْ الصَّحَابَةِ وَأَنَّهُ مِنْ أَكَابِرِ الصَّالِحِينَ وَأَئِمَّةِ الْعَدْلِ وَهُوَ خَطَأٌ بَيِّنٌ)).

قلتُ:

أليس هذا تحريفاً وبتراً مقصودين لا محال؟! والله المستعان.

والغريب أنَّ الحلبي ذكر مسألة الامتحان بالأشخاص في كتابه [منهج السلف الصالح ص٢٠٢ الطبعة الثانية ١٤٣٠هـ/ ٢٠١٠]، وأنَّ الناس فيها طرفان ووسط، الطرف الأول يمتحن ببعض المنتسبين إلى السنة وأهلها من غير تفريق بين كبير وصغير أو بين إمام أو عالم أو طالب علم، ووصف ذلك بقوله: ((وهذا غلو وإفراط))، والطرف الآخر ينفي الامتحان بالأشخاص مطلقاً ويجعلها بدعة وينكرها، ووصف هذا بقوله: ((وهذا تقصير وتفريط))، ثم قال: ((والحق هو الوسط العدل بلا إفراط ولا تفريط))، ثم ذكر قول الإمام البربهاري رحمه الله في شرح السنة: ((وإذا رأيتَ الرجلَ يحب أبا هريرة وأنس بن مالك وأسيد بن حضير فاعلم أنه صاحب سنة إن شاء الله، وإذا رأيتَ الرجل يحب أيوباً وابن عون ويونس بن عبيد وعبدالله بن إدريس الأودي والشعبي ومالك بن مغول ويزيد بن زريع ومعاذ بن معاذ ووهب بن جرير وحماد بن زيد وحماد بن سلمة ومالك بن أنس والأوزاعي وزائدة بن قدامة فاعلم أنه صاحب سنة، وإذا رأيتَ الرجل يحب أحمد بن حنبل والحجاج بن المنهال وأحمد بن نصر



وذكرهم بخير وقال قولهم فاعلم أنه صاحب سنة)) وقوله رحمه الله: ((إذا رأيتَ الرجل يذكر ابن أبي دؤاد والمريسي أو ثمامة وأبا الهذيل وهشام الفوطي أو واحداً من أتباعهم وأشياعهم فاحذره فإنه صاحب بدعة))، ثم قال الحلبي: ((فَالمُلاحَظُ فِي القَائِمَتَيْن -أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَهْلِ البِدْعَة-: أَنَّ هَؤُلاءِ وَأُولَئِكَ -كِلَيْهِما- رُؤُوسٌ فِيمَا هُمْ فِيه: فَأَهْلُ السُّنَّةِ المَذْكُورُون هُمْ رُؤُوسٌ فِي السُّنَّة، وَأَهْلُ البدعةِ المَذْكُورُون هُمْ رُؤُوسٌ فِي البِدْعَة، فَالسُّؤَالُ المُهِمُّ -بَل الأَهَمُّ- هُنَا هُوَ: هَلْ كُلُّ مُشْتَغِلٍ بِالسُّنَّةِ -أَوْ داعٍ إِلَيْهَا عالِماً أَوْ طَالِبَ عِلْمٍ- دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْساً فِيهَا يُمْتَحَنُ بِهِ؟!

هَلْ يُمْتَحَنُ بِـ (عَلِيّ) وَ(عُلَيَّان) كَمِثْلِ مَا يُمْتَحَنُ بِأَئِمَّةِ العصر والزَّمَان؟!

وَهَلْ كُلُّ مُواقِعٍ لِلْبِدْعَةِ -أَوْ عَامِلٍ بِهَا- دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْساً فِيها يُمْتَحَنُ بِهِ؟!

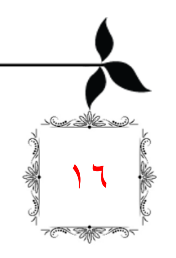
هُنا المِحَكُّ، وَمَرْبَطُ الفَرَسِ؛ كَمَا يُقَال)).

قلتُ:

ولا أدري هل الحلبي يظنُّ بقوله السابق -الذي عدَّه وسطاً وعدلاً!- أنه يخاطب أناساً لا أعين لهم يبصرون بها؟!

فأين قول الإمام البربهاري رحمه الله: ((أو واحداً من أتباعهم وأشياعهم))؟!





فمحبة أحد أتباع رؤوس البدعة في هذا الزمان؛ ممن اشتهرت موافقته لأولئك الرؤوس وكان أمره في ذلك ظاهراً لأهل بلدته، أو ذكره بخير: يدل على أنه صاحب بدعة.

ومَنْ كان على السنة حتى ظهر أمره لأهل بلدته أنه ينتصر لمذهب أهل الحديث وأهله ويرد على البدع وأهلها، فمَنْ أحبه وذكره بخير فهو صاحب سنة، هذا هو الوسط والعدل.

والمهم هنا:

أننا لا ندري كيف ينسب الحلبي لشيخ الإسلام رحمه الله قولاً مطلقاً في مسألة "الامتحان بالأشخاص" يصفه هو في كتابه بأنه: ((وهذا تقصير وتفريط)) كما تقدَّم؟!

وقد قال شيخ الإسلام رحمه الله [المجموع ١٥/ ٣٣٠]: ((وَمَعْرِفَةُ أَحْوَالِ النَّاسِ تَارَةً تَكُونُ بِشَهَادَاتِ النَّاسِ، وَتَارَةً تَكُونُ بِالْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ، وَتَارَةً تَكُونُ بِالِاخْتِبَارِ وَالِامْتِحَانِ)).

وقال رحمه الله [المجموع ٥/ ٥٥٤]: ((فَلَمَّا أُمْتُحِنَ النَّاسُ بِذَلِكَ وَاشْتَهَرَتْ هَذِهِ الْمِحْنَةُ وَثَبَّتَ اللَّهُ مَنْ ثَبَّتَهُ مِنْ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ؛ وَكَانَ الْإِمَامُ الَّذِي ثَبَّتَهُ اللَّهُ وَجَعَلَهُ إمَامًا لِلسُّنَّةِ حَتَّى صَارَ أَهْلُ الْعِلْمِ بَعْدَ ظُهُورِ الْمِحْنَةِ يَمْتَحِنُونَ النَّاسَ بِهِ: فَمَنْ وَافَقَهُ كَانَ سُنِّيًّا وَإِلَّا كَانَ بِدْعِيًّا؛ هُوَ الْإِمَامُ أَحْمَد بْنُ حَنْبَلٍ، فَثَبَتَ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ)).

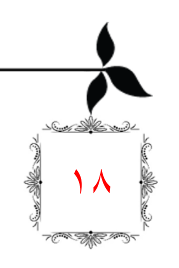
المثال الثامن: بتر الحلبي لكلام الحافظ الذهبي في ترجمة علي ابن المديني

لما ذكر الحلبي كلام الإمام البربهاري رحمه الله في شرح السنة في مسألة "الامتحان بالأشخاص"، وذكر فيه "ابن أبي دؤاد" من ضمن رؤوس البدعة الذين مَنْ ذكرهم بخير كان صاحب بدعة، فعلَّق الحلبي في الهامش بقوله [منهج السلف الصالح ص٢٠٤ التعليق (٣) الطبعة الثانية]: ((وفي "الميزان ٥/ ١٦٨" في ترجمة علي بن المديني أنه كان يميلُ لابن أبي دؤاد، ويُحسِنُ إليه!، وقد روى عن ابن المديني الكبراء، منهم الإمام أحمد نفسه...)).

قلتُ:

لا ينقطع العجب من صنائع الحلبي الغريبة!

فهذا الذي اقتطعه الحلبي من كلام الحافظ الذهبي رحمه الله من كتابه "الميزان" في ترجمة "ابن المديني" إنما هو من كلام العقيلي!، وقد ردَّه الحافظ الذهبي رحمه الله بشدَّة ودافع عن ابن المديني، وبيَّن السبب الذي دفعه لذلك واعتذر له، بل بيَّن توبة ابن المديني وتقريره لمعتقد أهل السنة في مسألة خلق القرآن قبل موته، فترك الحلبي ذلك كله واكتفى بكلمة من الترجمة توافق هواه، ليقرر فيها مذهبه الباطل في مسألة عدم الامتحان بالأشخاص!، وأنَّ رؤوس أهل البدع مَنْ ذكرهم بخير لا يلزم من ذلك تبديعه، كما لا نبدِّع ابن المديني الذي كان يميل إلى ابن أبي دؤاد ويُحسن إليه كما يزعم الحلبي المبطل!.

وإليكم ما قاله الذهبي رحمه الله في الميزان في ترجمة "ابن المديني"، وقارنوا بين هذا وبين ما اقتطعه الحلبي:

قال فيه: ((أحد الأعلام الأثبات وحافظ العصر، ذكره العقيلي في كتاب "الضعفاء" فبئس ما صنع، فقال: "جنح إلى ابن أبى دواد والجهمية")).

وقال: ((أفما لك عقل يا عقيلي؟! أتدرى فيمن تتكلم؟! وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذبَّ عنهم ولنزيِّف ما قيل فيهم، كأنك لا تدري أنَّ كلَّ واحد من هؤلاء أوثق منك بطبقات، بل وأوثق من ثقات كثيرين لم توردهم في كتابك، فهذا مما لا يرتاب فيه محدث)).

وقال: ((وقد بدت منه هفوة ثم تاب منها)).

وقال: ((قال محمد بن عثمان بن أبي شيبة سمعت علي بن المديني يقول قبل موته بشهرين: "من قال القرآن مخلوق فهو كافر"، وقال أبو نعيم حدثنا موسى بن إبراهيم العطار حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة سمعتُ علياً على المنبر يقول: "مَنْ زعم أنَّ القرآن مخلوق، أو أنَّ الله لا يرى أو لم يكلِّم موسى على الحقيقة فهو كافر"، وقال عثمان الدارمي سمعت ابن المديني يقول: هو كفر يعنى مَنْ قال: القرآن مخلوق، وقال ابن عدي سمعتُ مسدد بن أبي يوسف القلوسي يقول سمعتُ أبي يقول: قلت لابن المديني: مثلك في علمك وتجيبهم؟! فقال: "ما أهون عليك السيف"، وقال محمد بن عبدالله بن عمار: قال ابن المديني: "خفت القتل؛ ولو أني ضربت سوطاً لمتُّ")).

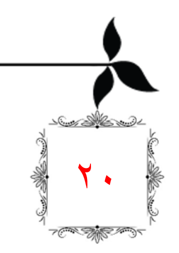
قلتُ:

فلينظر القارئ المنصف إلى الحلبي كيف يتمسَّك بكلمة تقال وليس لها حقيقة ولا برهان ليمرر من خلالها الأصول الفاسدة التي يتبناها!، ولا سبيل له للوصول إلى ما يريد إلا بالبتر والتلاعب في كلام العلماء كما ظهر لكل ذي عينين!، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقريبٌ من هذا الصنيع المشين -لكن من جهة تعديل الضعفاء لا من جهة جرح الثقات!- ما قام به الحلبي في ترجمة "عبدالرحمن بن صالح الأزدي البصري" الذي كان يحدِّث بأحاديث فيها طعن في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم!.

فجاء الحلبي بتزكية لهذا من قبل الإمام أحمد رحمه الله، وأنه كان يحضر إلى مجلس الإمام أحمد فيقرِّبه ويدنيه منه، ليقرر الحلبي بذلك مشروعية التزاور مع أهل البدع والتقرب إليهم!؛ فقال [منهج السلف الصالح ص١٢٨ الطبعة الثانية]: ((بَلْ مَاذَا سَيُجيبُ هؤلاءِ هَدَاهُم الله في موضوع (الزِّيارة) ذاك وَالَّذِي هُوَ سَبَبُ فِتْنَتِهِم الظَّاهِرُ!؛ عَلَى مَا رَوَاهُ الخَطِيبُ فِي «تَارِيخ بَغْدَاد» (١٠/ ٢٦٢) عَنْ يَعْقُوبَ بِن يُوسفَ المُطَّوِّعِيُّ قال: "كَانَ عَبْدُالرَّحْمَنِ بن صَالحٍ الأَزْدِيُّ رافِضِيًّا، وَكَانَ يَغْشَى أَحْمَدَ بن حَنْبَل، فَيُقَرِّبُهُ وَيُدْنِيه، فَقِيلَ لَه: يَا أَبا عَبْدِالله؛ عَبْدُالرَّحْمَنِ بنُ صَالِح رافِضِيٌّ؟! فَقَال: سُبْحَانَ الله!؛ رَجُلٌ أَحَبَّ قَوْماً مِنْ أَهْلِ بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم نَقُولُ لَهُ: لاَ تُحِبَّهُم!، هُوَ ثِقَة)).





قلتُ:

قال الخلال في السنة (١/ ٥٠١ رقم ٧٩٩) تحت باب [التغليظ على مَنْ كتب الأحاديث التي فيها طعن على أصحاب رسول الله]: ((أخبرنا أبو بكر المروذي قال: سمعتُ أبا عبدالله يقول: "إنَّ قوماً يكتبون هذه الأحاديث الرديئة في أصحاب رسول الله، وقد حكوا عني أني قلتُ: أنا لا أنكر أن يكون صاحب حديث يكتب هذه الأحاديث يعرفها"، فغضب، وأنكره إنكاراً شديداً، وقال: "باطل، معاذ الله، أنا لا أنكر هذا؟! لو كان هذا في أفناء الناس لأنكرته!، فكيف في أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم؟!!"، وقال: "أنا لم أكتب هذه الأحاديث!". قلتُ لأبي عبدالله: فمن عرفته يكتب هذه الأحاديث الرديئة ويجمعها أيهجر؟ قال: "نعم، يستاهل صاحب هذه الأحاديث الرديئة الرجم"، وقال أبو عبدالله: جاءني عبدالرحمن بن صالح فقلتُ له: "تُحدِّث بهذه الأحاديث؟! فجعل يقول: قد حدَّثَ بها فلان، وحدَّث بها فلان، وأنا أرفق به وهو يحتج!، فرأيتُه بعد فأعرضتُ عنه ولم أكلِّمه")).

فأحمد بن حنبل يرى هجر مَنْ يكتب هذه الأحاديث التي في مثالب الصحابة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم، لكنه ترفَّق بهذا الشيعي ونصحه، فلم يجد منه إلا الإصرار فتركه ولم يُكلِّمه، فأين هذا من صنيع الحلبي؟!

وبعد أن ردَّ أهل السنة على كتاب الحلبي [منهج السلف الصالح في طبعته الأولى]، واطَّلع الحلبي على هذه الرواية المفصَّلة في قول الإمام أحمد في هذا

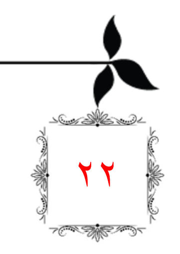
الشيعي، ذهب في الطبعة الثانية للكتاب يماطل ويتلاعب كعادته، ولم يحذف ما ذكره في طبعة الكتاب الأولى!، واكتفى بنقل الجزء الأخير من إنكار أحمد على عبدالرحمن بن صالح، مع تضخيم الخط عند كلمة (وأنا أرفق به)!، معلِّقاً بقوله: ((ذلكم أنَّ مدة الرفق قد تطول من شخص إلى آخر وفي زمان دون آخر، فلِمَ الإنكار المباشر لمجرد زيارة أو أكثر؛ وهي قد تكون ضمن دائرة ذاك الرفق الحنبلي تلك؟! أم أنَّ الأمر يعود إلى منطق اختلاف الموازيين وتنوع المكاييل؟!)).

الرفق الحنبلي لم يدم طويلاً؛ وإنما هي جلسة واحدة نصحه فيها وترفَّق معه، فلما وجده يحتجُّ بتتبع الرخص أعرض عنه ولم يُكلِّمه!.

أما الرفق الحلبي فهو الاستمرار على مجالسة أهل البدع للمؤانسة والصحبة وتقوية العلاقات والروابط!، والمواصلة في الجدال عنهم بالباطل والدفاع والاعتذار بكل السبل، والطعن بمن يطعن بهم أو يُحذِّر منهم، ولو رأى الحلبي من أخدانه من أهل البدع والحزبيين عدة انحرافات وضلالات ما قام عليهم إلا ببعض الكليمات التي يعدها من قبيل الرد والنقد، مع ما فيها من ثناء عليهم ودفاع عنهم واعتذار لهم.

فهل الرفق الحلبي كالرفق الحنبلي؟!!

لا يستويان!

المثال التاسع: بتر كلام الشيخ الألباني رحمه الله في مسألة النظر إلى كلام العلماء

قال علي الحلبي في كتابه ["منهج السلف الصالح"/ المسألة السادسة: (العلماء الكبار معنىً) ص٥٩ الطبعة الأولى] وهو يتكلَّم عن الغلو في العلماء والأفاضل: ((وقال شيخنا الإمام الألباني في "السلسلة الصحيحة" (١/ ٩٠): "على المسلم ... أن لا يسلم قيادة عقله وتفكيره وعقيدته لغير معصوم مهما كان شأنه")).

أقول:

هذا الكلام قد بتر الحلبي من أوله ومن آخره كلمات وجملاً تقيِّده وتضبطه؛ وذلك ليتوصل إلى فصل الشباب من عوام المسلمين والمبتدئين في طلب العلم -الذين قد لا تكون عندهم الأهلية في معرفة المناهج المنحرفة ودعاة الباطل- عن أحكام وفتاوى العلماء الكبار الراسخين في تلك المناهج وأولئك الدعاة.

فكأنَّ الحلبي يقول لهم: أيها المسلمون -على كافة مستوياتكم في الفهم والإدراك والعلم!- لا تسلموا عقولكم وعقيدتكم إلى العلماء مهما كان شأنهم!، والسبب؟! لأنهم غير معصومين، وأنَّ الواجب عليكم أن تسلموا عقولكم وعقيدتكم إلى المعصوم فقط صلى الله عليه وسلم. وبهذا يستطيع الحلبي أن





يوجد فجوة بين أحكام العلماء في أعيان أهل البدع ومناهجهم وبين عامة المسلمين.

وقد صرَّح بذلك تلميذه أبو العباس عماد طارق العراقي في حلقته الأولى [سلسلة بين منهجين/ "مبنى الحكم على الرجال هل هو اجتهادي أو نصي؟"]: ((لا إلزام بمسائل الاجتهاد، ولا يسوغ إلزام طالب العلم بل ولا العامي؛ إذا كان لهم نوع نظر وبحث واستدلال بخلاف ما ترجَّح عندهم)).

وإذا رجعنا إلى كلام الشيخ الألباني رحمه الله تعالى وجدناه مقيداً منضبطاً بقيد (البصير في دينه)، فهذا لا يُسلم عقله لغيره -إنْ كان مؤهلاً- وإنما يأخذ من حيث أخذوا، وأما غير المتأهِّلين فالواجب في حقهم سؤال أهل العلم، وإذا تبيَّن لهم خطأ العالم الذي سألوه فيجب ترك تقليدهم وعدم الإصرار على ذلك.

والشيخ رحمه الله يتكلَّم في مسألة حصر تسمية الخمر ببعض العصير دون الآخر الذي ورد فيه النص، حتى أجاز بعض أهل العلم شرب أنواع من الخمور لأنهم سموها بغير اسمها وقلَّدهم على ذلك أتباعهم من أهل المذاهب، فهو رحمه الله يتكلَّم عن موقف المسلم من الأقوال المخالفة للسنة!، وإليكم نصَّ كلام الشيخ الألباني، وسأضع خطاً تحت الكلام الذي اكتفى الحلبي به في نقله السابق:

قال رحمه الله في [المصدر المذكور في كلام الحلبي!]: ((واعلم أنَّ ورود مثل هذه الأقوال المخالفة للسنة والقياس الصحيح معاً في بعض المذاهب؛ مما يوجب




على المسلم البصير في دينه الرحيم بنفسه أن لا يسلم قيادة عقله وتفكيره وعقيدته لغير معصوم، مهما كان شأنه في العلم والتقوى والصلاح، بل عليه أن يأخذ من حيث أخذوا من الكتاب والسنة إنْ كان أهلا لذلك، وإلا سأل المتأهِّلين لذلك، والله تعالى يقول: "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون"، وبالإضافة إلى ذلك: فإنا نعتقد أنَّ من قال بهذا القول من العلماء المشار إليهم فهو مأجور على خطئه؛ للحديث المعروف، لأنهم قصدوا الحق فأخطؤوه، وأما مَنْ وقف من أتباعهم على هذه الأحاديث التي ذكرنا، ثم أصرَّ على تقليدهم على خطأهم، وأعرض عن اتباع الأحاديث المذكورة: فهو ولا شك على ضلال مبين، وهو داخل في وعيد هذه الأحاديث التي خرجناها، ولا يفيده شيئاً تسميته لما يشرب بغير اسمه مثل الطلاء، والنبيذ، أو الويسكي، أو الكونياك، وغير ذلك من الأسماء التي أشار إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الأحاديث الكريمة، وصدق الله العظيم إذ يقول: "إنْ هي إلا أسماء سميتموها أنتم وآبائكم ما أنزل الله بها من سلطان")).

فهلا لاحظ القارئ الفرق بين كلام الشيخ الألباني رحمه الله تاماً وبين ما نقله عنه الحلبي؟!

وهل عرف الغرض من هذا التلاعب والبتر؟!

أرجو ذلك.




قلتُ:

وفي الطبعة الثانية لكتاب [منهج السلف الصالح] أضاف الحلبي ما يوضِّح الكلام فقال [الطبعة الثانية ص١٦٢-١٦٣]: ((وقال شيخنا الإمام الألباني في "السلسلة الصحيحة" (١/ ٩٠): "على المسلم البصير في دينه، الرحيم بنفسه أن لا يسلم قيادة عقله وتفكيره وعقيدته لغير معصوم، مهما كان شأنه في العلم والتقوى والصلاح بل عليه أن يأخذ من حيث أخذوا من الكتاب والسنة إن كان أهلا لذلك، وإلا سأل المتأهلين لذلك، والله تعالى يقول: "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون"")).

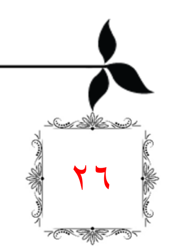
لكنَّ الحلبي لم يُبيِّن أنَّ كلام الشيخ الألباني رحمه الله إنما كان في ((الأقوال المخالفة للسنة والقياس الصحيح معاً في بعض المذاهب))، ولم يكن في أقوال العلماء المدعمة بالأدلة والبراهين.

وأيضاً لم يُنبِّه الحلبي إلى موضع البتر من الطبعة الأولى التي انتشرت في الآفاق أكثر من الطبعة الثانية!.

فهل هذا هو الإصلاح الشرعي لما أفسده من قبل؟!

أم هذا هو البيان لما قام به من تلبيس وتلاعب وكتمان؟!

الله المستعان.

المثال العاشر: بتر آخر لكلام الشيخ الألباني رحمه الله في نصيحة قديمة

كتب الحلبي في منتدياته مقالاً بعنوان [شيخنا الإمام الألباني رحمه الله يدمغُ منهجَ الغلاة، ويدكُّه دكًّا؛ فهل من مستجيب؟! أم..؟!]، نقل فيه نصيحة الشيخ الألباني رحمه الله إلى بعض الشباب السلفي ممن كان يتكلَّم في دعاة فقه الواقع (سلمان العودة وسفر الحوالي وناصر العمر) ويُحذِّر منهم.

قال الحلبي في أول مقاله: ((قال شيخُنا رحمه الله ناصحاً مشفقاً معلِّماً:

{انظر! يا أخي أنا أنصحك أنت والشباب الآخرين الذين يقفون في خط منحرف فيما يبدو لنا والله أعلم: ألا تضيّعوا أوقاتكم في نقد بعضكم بعضاً، وتقولوا: فلان قال كذا، وفلان قال كذا؛ لأنه:

أولاً: هذا ليس من العلم في شيء.

وثانياً: هذا الأسلوب يوغر الصدور، ويحقق الأحقاد والبغضاء في القلوب.

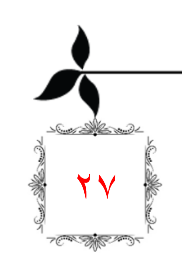
إنما عليكم بالعلم؛ فالعلم هو الذي سيكشف: هل هذا الكلام في مدح (زيد) من الناس الذي له أخطاء كثيرة؟!

وهل مثلاً يحق لنا أن نسميه: صاحب بدعة؟!

وبالتالي: هل هو مبتدع؟!

ما لنا ولهذه التعمُّقات!!.





أنا أنصحُ بأن لا تتعمَّقوا هذا التعمُّق؛ لأننا في الحقيقة نشكو الآن هذه الفُرقة التي طرأت على المنتسبين لدعوة الكتاب والسنة -أو كما نقول نحن: للدعوة السلفية-؛ هذه الفُرقة والله أعلم السببُ الأكبرُ فيها هو: حظُّ النفس الأمَّارة بالسوء، وليس هو الخلافَ في بعض الآراء الفكرية، هذه نصيحتي.

فقال السائل:

يا شيخنا!، الصورة قاتمة جداً فيما يجري بين الشباب في كثير من بقاع الأرض، ولا نشك أنَّ هناك منحرفين، وهناك مخطئين ومبتدعين، لكنْ أصبحت المواجهة في كثير من الأحايين مواجهة شخصية، ومواجهة للقيل والقال؛ ممّا لا يشعر الشباب بما يترتّب على ذلك من إضاعة الأوقات، وإثارة كثير من الحقد بينهم. هذه مسألةٌ لا يتنبّهون لها، وهم ولا نشك معهم الحق، لكنَّ كثيراً من الشباب عندما أسألُه: كم تحفظ من القرآن؟ يقول: أحفظ أقلَّ من ثلاثة أجزاء!، أسألُه: كم لك تناقش هذه القضية؟ يقول: ثلاث سنوات، ثلاث سنوات وهم يجلسون يتناقلون: زيد مبتدع، غير مبتدع، كافر، غير كافر، زنديق، غير زنديق، قال، ما قال، منحرف، غير منحرف!!، وقد يكون منحرفاً، أو مخطئاً، أو ضالاً!، وهم يظنون إذا جاءهم الناصح، وقال لهم: هذا مضيعة للأوقات، الأغلبُ يظنون أنَّ الناصح مع أولئك!، وهذا أمر عجيب!، وهو يريد نصحَهم، شاب عمره سبع عشرة سنة؛ لا يحفظ إلا القليل، وهو الآن يناقش في مسائل عميقة

جداً، قد يتأنى فيها شيخُ الإسلام ابن تيمية وتلاميذه، ويتريّثون فيها!، بينما يتسرّعون إلى مثل هذه القضايا؛ فنريد توجيهاً لمثل هذا؟

فقال شيخنا رحمه الله: أنا كثيراً ما أُسْأَل: ما رأيك بفلان؟! فأفهم أنه متحيِّزٌ له أو عليه!، وقد يكون الذي يسأل عنه من إخواننا، وقد يكون من إخواننا القدامى، يقال عنه: إنه انحرف!، فأنا أنصح السائل: يا أخي! ماذا تريد بزيد وبكر وعمرو؟!، استقم كما أمرت، وتعلَّم العلم، وهذا العلم سيميِّز لك الصالح من الطالح، والمخطئ من المصيب... إلخ، ثم لا تحقد على أخيك المسلم لمجرد أنه لا أقول: أخطأ!، بل لمجرد أنه انحرف!، لكنِ انحرف في مسألة أو اثنتين أو ثلاث، والمسائلُ الأخرى ما انحرف فيها، ونحن نجد في أئمة الحديث مَن يتقبَّلون حديثه، ويقولون عنه في ترجمته: إنه مرجئ، و: إنه خارجي، و: إنه ناصبي ... إلخ، فهذه كلها عيوبٌ، وكلها ضلالاتٌ، لكنْ؛ عندهم ميزان يتمسَّكون به، ولا يُرجِّحون كِفّة سيئة على الحسنات! -أو سيّئتين! أو ثلاث!- على جملة حسنات، ومن أعظمها: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله...})).

ثم علَّق الحلبي بعد ذلك النقل المبتور: ((فكيف بربِّكم لو أدرك شيخنا رحمه الله هذه المصائب التي تتدحرجُ على دعوتنا السلفية -بل إلى السلفيين أنفسهم- وبينهم!، وتُوَرَّدُ إلى ذلك كله باسم (المنهج)!!، ولم يأت من وراء أكثرها إلا الدمار، وخراب الديار؟! أفلا يعقلون؟! أم سيقولون: (يقصد!)

الألباني كذا!، (يريد!) الألباني كذا!!، (يعني!) الألباني كذا!!!، والله المستعان على مَنْ كَيْلُهُ كَيلان!!!)).

أقول:

طيب؛ لنر مَنْ الذي يكيل بمكيالين؟!

آلسلفيون أم الحلبي وحزبه؟!

في هذا النقل عدة تلبيسات، نجمعها في اثنين رئيسيين:

التلبيس الأول: لم يذكر الحلبي أطراف الخلاف في ذلك الوقت، وهو يعرفهم جيداً!.

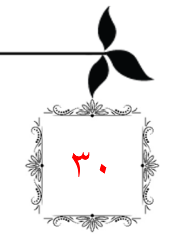
فالطرف الأول: دعاة فقه الواقع (سلمان العودة وسفر الحوالي وناصر العمر)!!.

والطرف الثاني: علماء ومشايخ المدينة والسلفيون الذين كانوا يُحَذِّروا من الطرف الأول، وكان الحلبي وبعض أصحابه وعبدالمالك رمضاني مع مشايخ المدينة في ذلك!.

وإليكم بيان ذلك:

فبداية الشريط المنقول منه [وهو منشور بعنوان "رأيي في سيد قطب"] تكلَّم السائل فيه عن مقاطع من كلام سيد قطب والمودودي، وأنَّ أحد الدعاة يثني عليهما ويصفهم بالأئمة والمجددين، ويصف ضلالهما وانحرافاتهما بالاجتهادات.





ثم قال: فهل يكون هذا مبتدعاً؟ وهل نعينه ونقول: فلان مبتدع، تحذيراً للأمة ونصحاً لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم؟

فقال الشيخ الألباني رحمه الله: ذكر هذا في كتاب؟

فقال السائل: في أماكن متفرقة.

الشيخ: ليس في كتاب؟

السائل: أيضاً في بعض الكتب.

الشيخ: حسناً؛ منها؟

السائل: هو الذي مدح هذا.

الشيخ: لا تحد، لا تحد.

السائل: طيب؛ الرجل الذي قال هذا في بعض الكتب، مثلاً في "العدالة الاجتماعية"، أو "في ظلال القرآن"، لكن الذي يمدحه وقال عنه: مجتهد، وكذا في شريط أو في بعض الأشرطة...

قال الشيخ رحمه الله: ومَنْ الذي يمدح هذا الكلام؟

السائل: أحد الدعاة مدحهم.

الشيخ: لماذا لا تسميه؟ هل تسميته غيبة؟!

السائل: لا، إنْ شاء الله، هو الشيخ سلمان مدحه.

قال الشيخ رحمه الله: أنا أقول لك: مدح الكلام أم المتكلِّم؟

السائل: مدحهم في أشرطة.





قال الشيخ: اسمع؛ فهمتَ سؤالي؟

السائل: طيب؛ أعد عليَّ السؤال.

مداخلة من عدنان عرعور: يقول الشيخ: أمدح هذا الكلام، أم مدح صاحب هذا الكلام؟ السائل: لا، بل صاحب هذا الكلام، ما مدح الكلام.

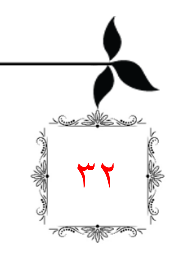
قال الشيخ: إذاً مدح صاحب الكلام!، قد أمدحه أنا؛ فهل معنى ذلك أنني أصوب كل ما قال؟! السائل: لا يعني هذا.

قال الشيخ: إذاً ماذا تعني أنت بهذا السؤال؟!

السائل: بلغني أنَّ في بعض الأشرطة لبعض المشائخ أنهم ذهبوا إليه، وقالوا له: إنَّ فلاناً -أي المودودي- فيه كذا وكذا، فقال لهم: والله لو سئلت يوم القيامة، سأقول: إمام ومجدد، فنحن اختلط علينا هذا الأمر، وقلنا: نسأل عنه الشيخ.

الشيخ: انظر يا أخي، أنا أنصحك أنت والشباب الآخرين الذين يقفون في خط منحرف فيما يبدو لنا والله أعلم...)) إلى آخر ما نقله الحلبي!، ثم قال الشيخ الألباني رحمه الله مباشرة: ((أنا أقول مثلاً في سلمان وأمثاله: بعض إخواننا السلفيين يتهمونهم بأنهم من الإخوان المسلمين، أنا أقول: لا أعلم أنه من الإخوان المسلمين، لكن ليتَ الإخوان المسلمين مثله، الإخوان المسلمون يحاربون دعوة التوحيد، ويقولون: إنها تفرق الأمة وتمزق الكلمة، أما هؤلاء -





فيما أعتقد وأهل مكة أدرى بشعابها- يدعون إلى التوحيد، ويدرسون التوحيد، أليس كذلك؟

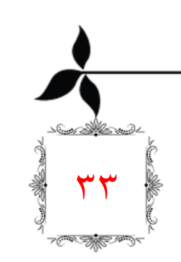
السائل: نعم.

أكمل الشيخ رحمه الله فقال: إذاً ليتَ الإخوان المسلمين يكونون كذلك، وقد يوجد عندهم عمل سياسي، وعندهم ما يشبه الخروج على الحكام ...إلخ، نعم، الخوارج كانوا كذلك، الخوارج الرسميون الذين لا يشك العلماء أنَّ قول الرسول عليه السلام: "الخوارج كلاب النار"، إنما قُصِدُوا هم الذين خرجوا على علي، وأنهم "يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية"، كما في الحديث المعروف في الصحيحين؛ هم المقصودون، مع ذلك يروون الحديث عنهم، ويعتبرونهم مسلمين، فهم يدعون ضلالاتهم ويبينون حسناتهم، وهذا من باب قوله تعالى: "وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى". فهؤلاء إذا كان عندهم انحراف، ولا أعتقد أنه انحراف في العقيدة، إنما هو انحراف في الأسلوب، وعلى كل حال نسأل الله عز وجل أن يجعلنا من الأمة الوسط، التي لا تقع لا في الإفراط ولا في التفريط)).

قلتُ:

فالحلبي بتر أول الكلام وآخره لئلا يظهر فيه اسم (سلمان العودة)!!، وبه يعرف القراء أنَّ كلام الألباني هذا كان في تلك الفتنة!.

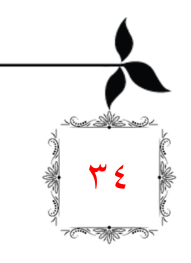




والشيخ الألباني رحمه الله في دفاعه عن هؤلاء واعتذاره له إنما كان محسناً للظن بهم ومتكلماً فيما يعتقده ويعلمه من أحوالهم، ولم يكن مطلعاً على كلامهم في كتبهم وأشرطتهم ولا متابعاً لمواقفهم ومسالكهم، كما يلاحظ القارئ ذلك في آخر كلامه عندما قال: ((أقول مثلاً في سلمان وأمثاله: بعض إخواننا السلفيين يتهمونهم بأنهم من الإخوان المسلمين، أنا أقول: لا أعلم أنه من الإخوان المسلمين))، وقال: ((أما هؤلاء فيما أعتقد وأهل مكة أدرى بشعابها يدعون إلى التوحيد، ويدرسون التوحيد))، وقوله: ((فهؤلاء إذا كان عندهم انحراف، ولا أعتقد أنه انحراف في العقيدة، إنما هو انحراف في الأسلوب)).

ومعلوم أنَّ مَنْ علم حجة على مَنْ لم يعلم، والجرح المفسَّر مقدَّم على التعديل المجمل؛ كما كان يقول ذلك الشيخ الألباني رحمه الله في كتبه ومجالسه، أليس كذلك؟!

وكلام الشيخ الألباني رحمه الله هذا كان قبل أن يعلم بحال هؤلاء المنحرفين ومناهجهم أي في عام ١٩٩٣ بالإفرنجي، وكان يظن رحمه الله أنَّ الخلاف معهم في مسألة "قضية حرب الخليج الأولى"، وأنهم كانوا يُنكرون استقدام القوات الكافرة إلى أرض الجزيرة خلافاً لفتوى كبار العلماء عندهم، وكان الشيخ الألباني رحمه الله يرى مثل رأيهم لكن من منطلق فقهي يعتمد على فهم الأدلة، أما سلمان وسفر وأمثالهم فكانوا ينظرون للمسألة من منظار فقه الواقع الذي يدندنون حوله ويطعنون بالعلماء بسببه، فكان الشيخ رحمه الله ينظر

للخلاف نظرة فقهية فرعية، ثم لما علم حالهم ومنهجهم في التكفير والخروج رجع عن تعديلهم، وأقرَّ كلام مشايخ المدينة فيهم، ووصفهم بخارجية عصرية، وهذا كله يعرفه الحلبي وينقله في كتبه ومجالسه!!!.

قال علي الحلبي في كتابه [منهج السلف الصالح/ الطبعة الثانية ص١٨٢-١٨٤]: ((عِنْدَ حَرْبِ الخَلِيجِ الأُولَى؛ لَـمَّا خَرَجَ سَلْمان العَوْدَة، وَسَفَر الحَوَالِي ومَن معهما عَلَى عُلَمَاءِ بِلاَدِ الحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْن، وَخَالَفُوهُم بِمَا أَفْتَوْا بِهِ حِينَذَاك. فكَانَتْ كَلِمَةُ كَثِيرٍ مِنْ مَشَايِخِ السَّلَفِيَّةِ مُجْتَمِعَةً على انْتِقَادِ هَؤُلاء، وَالكَلاَمِ عَلَيْهِم، بَلْ تَبْدِيعِهِم، وَلَمْ يَكُنْ هَذا الأَمْرُ فِي الأَوَّلِ ظَاهِراً لِشَيْخِنا رِحَمِهُ الله؛ بَلْ كَانَ غَالِباً يُدافِعُ عَنْهُم، ويُثْنِي عليهِم، وَيَنْقُضُ قَوْلَ الطَّاعِنِ بِهِم. وَرَأَيْتُ بِأُمِّ عَيْنِي رُدُودَ شَيْخِنا القَوِيَّةَ عَلَى ذَاكَ الشَّابِ الْمُتَحَمِّس القَادِمِ مِنْ سَفَرٍ بَعِيدٍ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ لَهُ لِيَنْتَزِعَ مِنْ شَيْخِنا حُكْماً بِتَبْدِيعِ هَؤُلاء!، فَرَدَّ عَلَيْهِ شَيْخُنا بِقُوَّة، وَنَاقَشَهُ بِشِدَّة؛ فَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ الشَّابِّ إِلَّا أَن انْتَكَسَ ومَرِض، وَذَهَبَ إِلى الْمُسْتَشْفَى لَيْلَتَها، ثُمَّ كَرَّ مُسافِراً رَاجِعاً صَبِيحَةَ اليَوْمِ التَّالِي مُباشَرَةً!. وَفِي الوَقْت الَّذِي كَانَ فِيهِ مَوْقِفُ شَيْخِنا عَلَى هَذا الحَالِ؛ كُنْتُ أَنَا مَعَ أَكْثَرِ إِخْوَانِنا السَّلَفِيِّين في الأُرْدُنّ مُخَالِفينَ لَهُ، وَمُوافِقينَ كَلامَ فَضِيلَةِ الشَّيْخ ربيع بن هادي حَفِظَهُ الله فِي هَذَين وَمَنْ مَعَهُما رَدًّا وَتَحْذيراً)).

وقال الحلبي معلّقاً في هامش كتابه في نفس الموضع: ((ثُمَّ ظَهَرَ بَعْدُ لِشَيْخِنا رَحِمَهُ الله حَالُهُم، وَانْكَشَفَ غِطاؤُهُم؛ فَتكَلَّمَ فِيهِم، وَوَصَفَهُم بِـ




(الخَارِجِيَّة العَصْرِيَّة)!، وَانْظُر كِتَابِي «الدُّرَر المُتَلأْلِئَة بِنَقْضِ شُبْهَةِ مُوافَقَةِ الإِمَامِ الأَلْبَانِي لِلمُرْجِئَة»)).

ونقل الحلبي [الدرر المتلألئة] قول الشيخ الألباني رحمه الله في سفر الحوالي وأمثاله: ((وما كنتُ أظنُّ أنَّ الأمر يصل بصاحبه إلى هذا الحد، ويبدو أنَّ إخواننا المشايخ في المدينة النبوية كانوا أعرف بهؤلاء منا)).

بل إنَّ الحلبي كما في [نهاية الشريط ٧٨٥ من سلسلة الهدى والنور في الدقيقة (١:٦:٤٥)] نقل عن الشيخ الألباني رحمه الله قوله الأخير في هؤلاء: (("ولقد كنا نظنُّ بهؤلاء ظناً حسناً، فإذا بهم على غير هذا، ويبدو أنَّ إخواننا الشيخ ربيع ومَنْ معه كانوا أعلم بهم منا في نقدهم لهم"، هذا كلام شيخنا بحروفه إنْ لم يكن بحروفه فبمعناه التام، والله تعالى أعلم)).

ثم سئل الحلبي في نفس المقطع الصوتي: بعض أشرطة الشيخ الألباني التي مدح فيها سفر الحوالي الآن تنشر بين الشباب؟!

فكان جواب الحلبي: ((أنا أعرف؛ كالتاجر المفلس يبحث في دفاتره القديمة))!!!.

فلما ألحَّ السائل قائلاً: ما صحة أنَّ شيخنا تكلَّم قريباً فيهم وزكَّاهم؟

الحلبي: ((هذا آخر شيء، هذا آخر شيء، هذا آخر ما سمعناه من الشيخ قبل مرضه)).





قلتُ:

فما معنى رجوع الحلبي إلى تفعيل هذه النصيحة في هذا الوقت؟!!

أم هو التاجر المفلس؟!

وإذا كان هو وأصحابه في الأردن مع مشايخ المدينة وقتها، فهل كانوا على منهج الغلاة الذي دمغه الألباني ودكَّه دكّاً كما عنون مقاله؟!

أم أنَّ نصيحة الألباني لا تتنزَّل على مَنْ قيلت فيه أصالة لا تبعاً؟!

وهل كان عبدالمالك رمضاني -وهو من المناقشين للشيخ الألباني حول هؤلاء المنحرفين كما هو معلوم- على منهج الغلاة أيضاً؟!

أم هو الكيل بمكيالين؟!

نترك الجواب للقارئ المنصف لا المتحزب المتعصب!

التلبيس الثاني: أنَّ الحلبي ذكر في أثناء النقل من كلام الشيخ الألباني مداخلة لعدنان عرعور، ولم يصرِّح باسمه مع إنَّ صوته مميز جداً، ثم الأدهى من ذلك نسب كلامه إلى السائل!، فقال الحلبي: ((فقال السائل: يا شيخنا!، الصورة قاتمة جداً فيما يجري بين الشباب...)) إلى آخر كلامه، والعرعور من بطانة السوء -في ذلك المجلس- التي تحث على الشر والباطل والفتنة.

وأخيراً أقول:

كيف لو أدرك الشيخ الألباني رحمه الله صنائع المأربي وعدنان عرعور ومحمد حسان وأمثالهم وإخوانهم الذين أباحوا المظاهرات والخروج والفوضى




والحزبية والمسالك السياسية وأثنوا على الإخوان المسلمين ودعاتهم ودافعوا عنهم بالباطل؟!

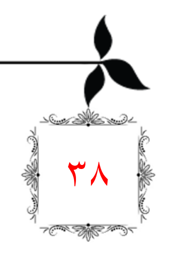
فمَنْ الذي أثار الفتنة بخطاباتهم النارية وبياناتهم الحماسية في عموم بلاد المسلمين ولم يأت من ورائها إلا الدَّمار وخراب الدِّيار؟!

آلسلفيون أم إخوان الحلبي المبطلون؟!

أجيبوا أيها المنصفون إنْ كان لكم لسان صدق به تنطقون؟!

ولابد أن يعلم السلفي الفطن أنَّ استدلال هؤلاء بكلام العلماء في مواقف قديمة يشبه إلى حد كبير ما يفعله البعض من استدلال بالمنسوخ من النص مع وجود الناسخ، فمثلاً "الخمر"، أنزل فيه الله عز وجل آيات ذكرت مفاسده وإثمه ومنافعه وإنْ كانت أقل، والأوقات التي يمنع فيها من شربه، لكن جاءت الآية الناسخة في تحريم قربه فضلاً عن الانتفاع به فضلاً عن شربه، فهل يحق لأحد بعد هذا الاستدلال بالآيات المنسوخة؟ لا يُمكن، فكذلك الاستدلال بكلام العالم القديم مع وجود كلامه الجديد، بل الفارق بينهما كبير، فالعالم قد يخطئ ويجهل ويغفل وينسى ويتناقض، أما ربنا جلَّ وعلا فمنزهٌ عن ذلك كله، ومع هذا لا يجوز الاستدلال بآياته المنسوخة، فكيف يسوغ لهؤلاء الاستدلال بكلام العالم القديم؟!





وفي خاتمة هذا البيان أقول:

هذه عشرة أمثلة كاملة؛ وهي ما اطَّلعتُ -أو أطلعني بعض الإخوة- عليها من تلاعب الحلبي بنصوص العلماء وبتره لكلامهم، ولو تتبعنا كتبه ورسائله ومقالاته لوجدنا أمثلة أخرى!، لكنَّ هذه الأمثلة تكفي لصحة هذه الدعوى.

وبعد هذا لقائل أن يقول:

لا ندري هل الحلبي بنفسه يجد هذه النقول ويضعها بقلمه في مقالاته وكتبه؟!

أم يجدها له متخصصون في البحث معه يستعين بهم في التأليف ولا يرجع بنفسه إلى مصادرها ومحلها فيقع منه مثل هذه الأغلاط الفاحشة؟! وصدق من قال:

إنْ كنتَ لا تدري فتلك مصيبة وإن كنتَ تدري فالمصيبة أعظم

ومعلوم أنَّ كثرة الأغلاط -ولو لم تكن عن عمد!- توجب الترك كما هو مقرر في علم الحديث: أنَّ مَنْ ((فحش خطؤه استحق الترك))، فكيف بمَنْ كثر بتره وتنوع تلاعبه؟! والله المستعان.




وقد قالت اللجنة الدائمة -التي نصح بالرجوع إليها الشيخ عبدالمحسن العباد حفظه الله في الحكم على الأشخاص في رسالته "رفقاً أهل السنة بأهل السنة"!- تحذيراً من مسالك الحلبي وكتبه ومذهبه: ((فإنَّ اللجنة الدائمة ترى أنَّ هذين الكتابين: لا يجوز طبعهما ولا نشرهما ولا تداولهما لما فيهما من الباطل والتحريف، وننصح كاتبهما أن يتقي الله في نفسه وفي المسلمين؛ وبخاصة شبابهم، وأن يجتهد في تحصيل العلم الشرعي على أيدي العلماء الموثوق بعلمهم وحُسن معتقدهم، وأنَّ العلم أمانة لا يجوز نشره إلا على وفق الكتاب والسنة، وأن يقلع عن مثل هذه الآراء والمسلك المزري في تحريف كلام أهل العلم، ومعلوم أنَّ الرجوع إلى الحق فضيلة وشرف للمسلم)).

وقال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى في مقدمته لكتاب رفع اللائمة عن فتوى اللجنة الدائمة: ((على الأخ الشيخ علي بن حسن إذا كان ولابُدَّ مِن نقل كلام أهلِ العلم أن يستوفِيَ النَّقلَ مِن أوَّله إلى آخره، ويجمعَ كلام العالم في المسألة من مُختلفِ كُتُبِه حتى يتَّضحَ مقصوده، ويردَّ بعض كلامه إلى بعض، ولا يكتفي بنقل طرف ويترُك الطَّرَف الآخر؛ لأنَّ هذا يسبِّبُ سوءَ الفهم وأن ينسِبَ إلى العالم ما لم يقصِده)).

والعجيب أنَّ الحلبي قال منتقداً تصرفات البعض في بتر كلام العلماء في كتابه [التحذير من فتنة التكفير حاشية ص٧٦]: ((إنَّ أسلوبَ ضربِ النصوصِ وبترِها والادِّعاءِ بها ما ليس فيها: هو أسلوبُ أهلِ البدعِ وأصحابِ الأهواءِ)).

وعلى نفسها جنت براقش!

أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه جلَّ في علاه، ليعرف الجاهل والغافل حقيقة الحلبي وتلاعبه بكلام العلماء لنصرة باطله وقواعده الفاسدة، وأن يغفر لنا ما قدَّمنا وما أخَّرنا، وأن يرزقنا السداد والثبات على الحق حتى الممات، والله الموفِّق.

كتبه

أبو معاذ رائد آل طاهر

ليلة الإثنين السابع من شهر ذي القعدة ١٤٣٣هـ

الموافق ٢٣/ ٩/ ٢٠١٢



الفهرس